جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل– كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية

أثر صدمة الايرادات النفطية في متغيرات السياسية النقدية في العراق

بحث مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل وهي جزء
من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في قسم المالية والمصرفية

من قبل الطالب
عبدالله علاء سلمان
عباس ستار

بأشراف
د. علي فلاح

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً)

صدق الله العلي العظيم

(سورة طه: من الآية ١١٤)

الإهداء

إلى من حمل الجبال في ذاكرته ليحطب غابات الجهل ويوقد خشبها في شتاء حياتي حتى استحالت مروجاً خضراء في ربيعها والدي.

إلى منّ أحالت الفجر خبزاً يعبق بالحنان .إلى منّ تجمع عندها أحلامي وتحتضن أبجدياتي...والدتي

إلى منّ علموني كيف أُبحر وحيداً إلى الموا نيء الصخرية في الأوقات العاصفة واصل إلى الشواطئ سالماً وذلك ماأحب إخوتي وأخواتي الأعزاء .. اعتزازا بهم

اهدي جهدي المتواضع.....

شكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم، وأكرمنا بنور الفهم وافتح علينا بمعرفة العلم وسهل أخلاقنا بالحلم، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

بعد أن منّ الله علينا من فضله وأعاننا بتوفيق منه على إنجاز هذه الدراسة، وتقديمها بهذه الصورة التي أرجو أن تكون ذات فائدة؛ فإنني أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل :

..... د. علي فلاح ....

المشرف على بحثي شاكرا له ما قدمه لي من النصائح والإرشادات العلمية القيمة من خلال خبرته الطويلة في هذا المجال .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي في جامعة (بابل)الّذين قدموا لي النصح والإرشاد العلمي في المرحلة الدراسية .

وأخيرا أتقدم بالشكر والتقدير الى كل من قدم لي المساعدة وأراد لي الخير.

الباحث

المحتويات

المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
فرضية البحث ٢
هدف البحث: ٢
أهمية البحث : ٢
المبحث الاول ٣
تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق ٣
اولا" : نبذة عن النفط العراقي : ٣
ثانيا: أهمية النفط العراقي في المستقبل ٤
المبحث الثاني ٦
القطاع النفطي العراقي للمدة من ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ ..... ٦
من خلال جولات العقود والتراخيص البترولية ٦
اولا" : نبذة عن اتفاقيات التراخيص أو الامتياز: ٦
ثانيا" : لماذا عقود جولات التراخيص : ٦
ثالثا" : أنواع العقود النفطية واهم ملامحها : ٧
خامسا" : خطط التطوير المرحلية والاستراتيجية لعقود جولة التراخيص : ١٠
سادسا" : مفاوضات العقود : ١١
المبحث الثالث ١٦
علاقة الايرادات النفطية بمعدلات النمو الاقتصادي ١٦
أولا: تطور الايرادات النفطية في العراق ١٦
ثانيا: النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق – مفاهيم ودلالات التنمية ١٨
الفصل الرابع ٢٢
الاستنتاجات والتوصيات ٢٢
الاستنتاجات ٢٢
التوصيات ٢٣
المصادر ٢٤

المقدمة:

يشغل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالميا" ولديه العزم والموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية. وتزداد يوما" بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ولا شك ان النفط هو أداة تساعد العراق على الخروج من حالة الفقر والحرمان وتلاعب الاقدار السياسية بل وتساهم في تحول العراق الى دولة صناعية وزراعية ذات مكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يتمتع بها العراق. ان الطاقة هي حجر الزاوية بالفعل في الاقتصاد العراقي، لذا تمثل صادرات النفط ٩٥٪ من عائدات الحكومة وتساوي اكثر من ٧٠٪ من اجمالي الناتج المحلي (GDP) في عام ٢٠١١ ٠ وتعتمد اعادة تأهيل العراق بدرجة كبيرة على قطاع النفط وذلك في مدى سرعة زيادة الانتاج والتصدير ومدى كفاءة ادارة العائدات، ويزيد انتاج العراق من النفط الان على (ثلاثة ملايين) ب/ ي وهو ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم ، وقد مر العراق بـ (اربع) حروب للأعوام (١٩٨٠و١٩٨٨و١٩٩١و٢٠٢٣) وقد انحدرت مستويات المعيشة على نحو بالغ، لذا انخفض (اجمالي الناتج المحلي) للفرد الى أكثر من الخمس بالقيمة الحقيقية بين عامي (١٩٨٠و٢٠١١) مما جعل هذا أحد المؤشرات الاكثر تدنيا" في الشرق الاوسط، وان العراق ليس اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم ولديه مجال كبير لمزيد من الاستكشافات، يمكن بل ينبغي تنمية هذه الموارد لتدعم اعادة اعمار العراق وتطويره (اجتماعيا" واقتصاديا")، اذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٢٣ ما يقارب من ١٠٦٣ دولار، اما عوائد تصدير النفط الخام فقد شكلت في العام المذكور ٩٧٠٤٪ من عوائد الصادرات الاجمالية للبلد. وفي العام ذاته بلغت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي ٨١٠٧٪، لم يستفد العراق اذن من الثروة التي خلفتها الزيادة الحادة في اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي. وقد ساهمت الزيادة في الانتاج منذ عام ٢٠٢٣ في ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من (١٣٠٠ دولار في عام ٢٠٠٤) الى (٦٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٢). فالنفط يعد العامل الحاسم في تشكيل العراق الحديث وحاضره ومستقبله، فمنذ تأسيس الدولة العراقية أسهمت مدفوناته أساهما" رئيسا" في صياغة برامج وخطط التنمية.

مشكلة البحث

رغم الاثر الاساس الذي يتركه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، الا ان هذا القطاع ما زال متخلفا"، فضلا" عن الدمار الذي لحق به جراء الحروب والحصار، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي، فعمليات البحث والتنقيب ما زالت متواضعة جدا" كما وان مستويات الانتاج لم تكن بالمستوى المطلوب، فضلا" عن طاقات البلد التصديرية. فالمشكلة تتضمن كالاتي:

١- هناك أيرادات نفطية الا انها لا تستغل في التنمية.

٢- المشكلة الثانية ان العراق ينتج الآن أكثر من (٥) ملايين /ب/ي بموجب جولة التراخيص ولكن المشكلة هي حجم (التصدير) محدود بـ (٣) ملايين/ب/ي.

فرضية البحث

فرضية مفادها الاتي :

وجود علاقة بين زيادة الانتاج النفطي وزيادة الايرادات المتأتية من تزايد عملية التصدير – ويتضمن البحث عبر عملية الاطلاع عن المعلومات التي يمكن التوصل لها بتأهيل القطاع النفطي بتكنولوجيا متطورة ومتقدمة واستخدام تقنيات حديثة في صناعة النفط والغاز مع كادر متدرب في مواقع العمل او في الخارج وذلك لتنمية قدراتهم لتطبيق أحسن الطرق في المجال النفطي فضلا" عن استغلال امكانيات الطاقة على احسن وجه باعتبارنا كبلد نفطي مما يؤدي هذا الى رفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

هدف البحث:

يكمن الهدف في تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي العراقي والنهوض به وسبل تطوير مصادره المتاحة للاستفادة من امكاناته الكاملة، فضلا" عن التعرف تعُّد على العجز في تلبية الطلب المحلي من المنتجات النفطية على الطاقة.

فضلا"عن توفير فوائض مالية تعدّ ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث :

نظرا" لكون الايرادات النفطية في العراق تعُّد غاية في الاهمية كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول

تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق

اولا" : نبذة عن النفط العراقي :

شركة نفط العراق الشهيرة بتسمية(**IPC**) هي التسمية التي اطلقت على شركة النفط التركية بعد سقوط الدولة العثمانية، قامت الشركة باستخراج النفط لاول مرة في حقل بابا كركر في عام ١٩٢٧حصلت الشركة على موافقات متعددة لاستخراج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت ودبي وكانت الشركة تمتلك حقوق استخراج النفط في تللك الحقول حتى عام ١٩٦١في عام ١٩٦١ شرعّ القانون رقم (٨٠) الذي حدد بموجبه عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام ١٩٦٤، اذ أُسّست (منشأة عراقية وطنية) هي شركة النفط الوطنية الهدف منها البحث عن حقول جديدة واستثمارها وطنيا" وفي عام ١٩٧٢ أُمّم مجموعة شركات نفط العراق المحدودة (**IPC**)، وفي عام ١٩٦١ شرُّع العراق بتمرير القانون العام ٨٠ والذي بموجبه صادر العراق (**٩٥٪**) من شركة نفط العراق واعلن تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية في عام ١٩٦٤، في عام ١٩٦٧ وقع العراق والاتحاد السوفيتي على بروتوكول بين العراق والاتحاد السوفيتي سابقا" يُلزم الاتحاد السوفيتي بأعطاء المساعدات الفنية والمالية للشركة. وفي عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ توسّع نطاق عمل الشركة لتشمل مناطق صودرت من شركة نفط العراق. كان يحظر على شركة النفط الوطنية العراقية الدخول في شراكات او منح الامتيازات لشركات النفط الاجنبية على غرار شركة النفط الوطنية الايرانية مثلا" ٠في عام ١٩٧٢ أُمَّم النفط العراقي ٠وفي السنوات الاولى من ادارة شركة النفط الوطنية العراقية للنفط العراقي بصورة منفردة نجحت في رفع الانتاج في العراق من ١،٤ مليون /ب/ي لاكثر من ٣ ملايين /ب/ي في عام ١٩٨٠، لكن لاندلاع الحرب مع ايران في ذلك العام وتضررت بشدة القدرات التصديرية للعراق[١] .

---

[١]المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د. ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٨.

ثانيا: أهمية النفط العراقي في المستقبل

تتبادل الآراء حول أهمية النفط العراقي في المستقبل , مثلما تتباين التقديرات المتعلقة بمدة نفاذة ففي وقت يقدر به بعض أن هذه المدة ستمتد إلى حدود ١٢٤عاماً بافتراض معدلات الإنتاج السائدة في التسعينات وفي ضوء الاحتياطي المعلن اذ بلغ معدل احتياطة في العقد التاسع من القرن الماضي ١١١,٩ م/ب , مع ذلك يرى خبراء نفطيون أن العراق يمتلك مكامن نفطية تحدد ٣٠٠-٤٥٠ مليار برميل , وهذا يعني أن مدة نفاذ النفط العراقي على افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يومياً تتراوح بين ١٣٩-٢٠٨ سنة [١] . أن الاحتياطات النفطية كبيرة فمنذ أن بدء إنتاج النفط في مطلع القرن العشرين ثم تحديد (٧٣) حقلاً نفطياً لم يتم تطوير وتشغيل بشكل كامل سوى (١٥) حقلاً [٢]. وهذا يمكن صغر حجم الإنتاج النفطي مقارنة بالاحتياطي المؤكد . وتشير التقارير أن الطاقة الإنتاجية الحالية قاصرة على ستة حقول فيها حالي (٢٠٠٠) بئر وهذه الحقول هي : حقول الرميلة حوالي (٦٦٣ بئر) وحقول غرب القرنة والزبير ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي ٦٠٪ من إنتاج النفط حقول كركوك وفيها نحو (٣٣٧ بئر) التي تسهم بحوالي ٤٠٪ من إنتاج . ويعاني حقل كركوك من التدهور نتيجة الإنتاج النفطي المفرط خلال المدة السابقة . أما حقول مجنون فهي لم تشتغل بعد وقد تتراوح انتاجات جميع هذه الحقول خلال السنتين ٢٠٠١- ٢٠٠٢ حوالي (٢,٥) مليون برميل يومياً. في ظل طاقة إنتاجية لم تتعدى حسب غالبية التقديرات (٢,٨)مليون برميل يومياً مقارنة مع مستواه الذي يبلغ (٣,٥) مليون برميل يومياً قبل الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠[٣]. وكانت آراء الخبراء النفطيون المتخصصون في مجال النفط أن الصناعة النفطية في العراق من حقول وآبار ومكائن ومعدات وبنى تحتية بأمس الحاجة إلى إجراء ترميم وتبديل وصيانة واسعة وخصوصاً فيما يتعلق بمعاملة النفط الخام والغاز المرافق له وأنظمة الضخ ، وكانت آثار العقوبات الاقتصادية واضحة بشكل واضح على هذه الصناعة حيث أجل الدمار الناتج للبنى الخاصة بالنفط أطول اجلاً في طبيعته .

كما أن غياب قطع الغيار والمعدات الكامنة خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢) أدى ذلك إلى أضرار لا يمكن تفاديها لحقول النفط وخسارة مستمرة في قدرات الإنتاج والتقدير . أن محاولة

---

[١]() – عبد الوهاب حميد رشيد , التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية , الأسس الثقافية والمجددات الخارجية , مركز دراسات الوحدة العرابية ,بيروت ٢٠٠٦ ص٢٠١.

(٢) - فاتح بيرول , الافاق المستقبلية لاستثمار نفط الخليج العربي , نفط الخليج بعد الحرب على العراق , استراتيجيات وسياسات , مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية ,٢٠٠٦ ص٨٢ .

(٣) - إياد حلمي الجصاني , احتلال العراق , مشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي حقائق وأوهام (بدون دار نشر), ٢٠٠٧ , ص٤١.

زيادة الإنتاج النفطي والإفراط في إنتاج النفط من الآبار من دون المحافظة الكافية على الضغط في البئر أدى إلى تدهور إنتاج عدد كبير من الآبار المنتجة في الشمال والجنوب وبنسبة ٢٠٪[١]. ونجد أن كلفة الإنتاج في العراق هي الاوطأ في العالم وذلك بسبب وجود الحقول بالقرب من السواحل والتي تتميز بتكوين جيولوجي غير معقد كما أن حفر بئر استكشافية في العراق يكلف ما بين ٦-١٠ مليون دولار . ويحتاج تطويرها إلى ٤,٥ مليون دولار إضافي وهذه التكاليف زهيدة جدة بالمقارنة بمواقع أخرى تفوق في التكاليف إلى عشرات أضعاف هذه الأرقام. بعد عام ٢٠٢٣ عملت وزارة النفط بوضع خطط متوسطة وبعيدة الأمد الهدف منها زيادة الإنتاج لنفط العراق للوصول إلى ١٢ مليون برميل يومياً نهاية عام ٢٠١٧ وكان الهدف المحدد لعام ٢٠٠٧ هو ٣,٥ مليون برميل يومياً وهذا لم يتحقق بسبب الظروف الأمنية وكذلك تهدف خطة الوزارة إلى دعوة الشركات الأجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط بموجب عقود المشاركة للإنتاج [٢] . ويقدر خبراء النفط أن حجم الاحتياطي المؤكد الذي يمكن استخدامه من الحقول العراقية المكتشفة والبالغة ٨٠ حقلاً حوالي ١٤٣,١ مليار برميل وفقا لما هو موفر في إحصاءات ومعلومات عالمية . وأضاف العديد من خبراء الاستكشاف النفطي انه في ما لو تم اعتماد أسلوب التوزيع الحجمي (size distribution) ونسب الخام المتلف لعمليات الاستكشاف ، فان حجم الاحتياطات المحتملة قد تقدر ما بين ٢٨٠ – ٣٦٠ مليار برميل من ١٤٣ – ١٨٣ تركيباً[٣].

---

(١) - تيم نبلوك , العقوبات والمديونية في الشرق الاوسط : العراق – ليبيا – السودان , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,٢٠٠١ , ص ١٠٠ – ١٠١.

(٢) - جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , وثيقة إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧،حزيران ٢٠٠٥،ص٢٠.

(٣)- عصام ألجلبي , صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق في برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال , مركز دراسات الوحدة العربية ,٢٠٠٥، ص١٢٧.

المبحث الثاني

القطاع النفطي العراقي للمدة من ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣

من خلال جولات العقود والتراخيص البترولية

اولا" : نبذة عن اتفاقيات التراخيص أو الامتياز:

تتفاوض وزارة النفط على عقود النفط عن طريق دائرة العقود والتراخيص البترولية، والتي هي مسؤولة عن تنظيم **(جولات التراخيص)** التنافسية، وتسويق النفط العراقي شركة تسويق النفط الحكومية **(سومو)**، والتي تعدها الحكومة الفيدرالية الهيئة الوحيدة المخولة بتنظيم بيع وتصدير النفط العراقي، هذه التراخيص تمنح شركة النفط حقوقا" حصرية في التنقيب والانتاج والبيع والتصدير لمدة محدودة وتتنافس الشركات على تقديم عروضها وغالبا" ما تكون مشفوعة بعلاوات للحصول على مثل هذا الامتياز. وهذا النمط من الاتفاقيات شائع في العالم وتستخدمه دول مثل الكويت والسودان وانجولا. ومن أهم ميزاتها وعيوبها كالاتي :

١- **الميزات** : تعدُّ هذه العقود اكثرها بساطة وخصوصا" اذا استخدم نظام المناقصة العامة لوضع الشروط الاساسية. وهي لا تتطلب الكثير من الخبرة والدعم المهني، ويمكن فرض الضريبة على ارباح الشركات مما يمثل دخل اضافي.

٢- **العيوب**: السلبية الرئيسة هي نقص المعرفة حول امكانية منطقة الامتياز بسبب عدم انجاز الدراسات الزلزالية بشكل كامل، وبالنتيجة فأن نظام المناقصة يتحول الى مجرد مزاد علني.

ثانيا" : لماذا عقود جولات التراخيص :

١- رسم استراتيجية شاملة تحتوي كل مفاصل العمليات النفطية ابتداءٍ من رسم خارطة جيولوجية حديثة للحقول كافة مرورا" بالاستكشافات والحفر والاستخراج والنقل والتسويق والاستثمار والتوظيف والتدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية .

٢- تحقيق عوائد مالية متنامية لأغراض التنمية (تعظيم العوائد).

٣- أيجاد مداخل جديدة لاستثمار الغاز المصاحب وتصفيته والاستفادة منه في تلبية حاجة البلاد للوقود النظيف وتصدير الفائض منه.

٤- عدم تناسب الانتاج الحالي مع الاحتياطي المؤكد والمثبت وفق المعايير الدولية وبما يحقق المساهمة العادلة للعراق في سوق النفط العالمية.

٥- الانفتاح على الشركات النفطية العالمية وتعزيز العلاقات التقنية والادارية والبحثية وبما يعزز نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة.

٦- تحقيق التوازن والاستقرار في السوق العالمية للنفط بما ينعكس على ضمان تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

٧- تنشيط وحفز سوق العمل وخلق وظائف جديدة سواء في الانشطة النفطية أو الانشطة الاخرى المرتبطة[١] بها، لا سيّما إن العقود اشترطت نسبة توظيف وأشغال للعراقيين لا تقل عن (٨٥٪) تتطور تدريجيا" الى التعريق الكامل[٢].

ثالثا" : أنواع العقود النفطية واهم ملامحها :

١- عقود الامتياز : Licenses Concessions

أ- للشركة صاحبة الامتياز حق الامتلاك واستكشاف وتطوير الثروات الهيدروكربونية في منطقة محددة.

ب- أنهاء عقود طويلة الامد ربما تصل الى مئة سنة.

ت- تدفع بموجبها الشركة صاحبة الامتياز ضريبة دخل وضريبة ملكية Royalty

ث- تتحمل الشركة صاحبة الامتياز كافة النفقات والمخاطر الناجمة عن فشل الانتاج.

ج- تؤول ملكية الموجودات بعد انتهاء مدة الامتياز الى الدولة المضيفة.

٢- عقود المشاركة في الانتاج : Production Sharing Contracts.

أ- أنهاء عقود مشاركة في الانتاج لمدة محددة تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.

ب- جميع المعدات والمنشأة التي يتم تنصيبها في منطقة العقد تكون مملوكة للدولة المضيفة.

ت- تتحمل الشركة العالمية ضريبة دخل على صافي الارباح وهناك ضريبة ملكية Royalty من أجمالي العائدات

ث- تبقى الدولة المضيفة هي المالك للثروة الهيدروكربونية ولها حق السيطرة عليها.

ج- تتحمل الشركة العالمية النفقات كافة الاستثمارية والتشغيلية في مرحلة العقد وكذلك مخاطر فشل الانتاج.

ح- تُخصص نسبة من الانتاج لاسترجاع الكلف النفطية.

---

[١]جولات لعقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، ص١٠.

[٢]جولات لعقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، ص١٠.

خ- يُقسّم الانتاج على وفق نسب معينة يُتفق عليها مسبقا" بعد استقطاع ضريبة الملكية وضريبة الدخل والكلف النفطية.

د- تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة وبرئاسة الشركة المقاولة[١].

ذ- أول من أستخدم أتفاق المشاركة بالإنتاج هي اندونيسيا عام ١٩٦٦.

الميزات : تتحمل الشركات النفطية المخاطر العملياتية والمالية كافة , اذا أُخلَّ بشروط برنامج العمل في التنقيب أو الاستثمار يمكن للحكومة (اذا كانت صيغة الاتفاق معدة بشكل جيد) ان تلغي أو تنهي الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الاخرى أن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الاخربا إن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة.

المساوىء من زاوية الحكومة : تحتاج الى مفاوض ذي خبرة عالية من النواحي الفنية والقانونية والمالية والتجارية، وغالبا" ما تكون الحكومة أقل خبرة من شركات النفط من الناحية الفنية والتجارية[٢].

٣- عقود الخدمة : Service Contracts

أ- أنها عقود محددة بمدة معينة قد تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.

ب- الحكومة تحتفظ بملكيتها للثروات الهيدروكاربونية والسيطرة على العمليات النفطية.

الشركة المقاولة تكون مسؤولة عن توفير الخدمات والتقنيات اللازمة كلفة للتطوير مقابل أجور نقدية ولا تمتلك الشركة المقاولة أية حصص في الثروة الهيدروكاربونية.

ت- لا توجد ضريبة ملكية ROYALTY وتكون أرباح الشركة المتحققة خاضعة لضريبة دخل.

ث- تحدد نسبة من الواردات لاسترداد الكلف النفطية.

ج- تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة برئاسة مالك الثروة (الحكومة).

---

[١]المهندس مضر منعم السباهي، واخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠

[٢]جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس ، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٣٥.

٤- **عقود الشراء المسترجع** : Buy – back Contracts

أ- وهي عقود أستثمار تُسترجَع فيها أسترجاع رؤوس الاموال للشركات المستثمرة مع هامش ربح بسيط في مدة محددة.

ب- تكون الدولة مالكة للمنطقة ومسؤولة عن إدارة العمليات النفطية بالكامل.

ت- قلة الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا النوع من العقود[١].

رابعا : أيجابيات ومنافع عقود التراخيص :

إنَّ تجربة أكثر من عامين لبدء انطلاق جولات التراخيص وعن طريق المتابعة ومراقبة عمليات التطوير أُشَّرت جملة من المنافع والايجابيات التي رافقت وتمخضت عنها أهمها الاتي

١- أشراف الوزارة وتأثيرها الايجابي في أدارة الثروة النفطية والسيطرة الكاملة عليها وتوجيهها للمقاولين بتركيز جهودهم في المشاريع الاستثمارية والتي نصيبها هو الاكثر من النفقات.

٢- تحديث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة بتكنولوجيا حديثة وخبرات تتكفل بنقلها الشركات العالمية وقد لوحظ في الاونة الاخيرة وجود تحسن ملحوظ في أداء الملاكات العراقية العاملة بشكل مباشر مع مشغلي الحقول وتحسن جودة الاداء.

٣- وفرت فرصة لامكانية تحديث الشركات الوطنية والمحلية واقتنائها لخبرات وتكنولوجيا متطورة تؤهلها للتنافس مع الشركات العالمية من جهة ودخولها في شراكات وتفاهمات مع شركات عالمية من جهة أخرى وهو ما حصل فعلا" مع شركتي (الحفر العراقية والمشاريع النفطية) وهناك محاولات حثيثة في شركة الاستكشافات النفطية ايضا".

٤- تعظيم العائدات النفطية بزيادة معدلات الانتاج.

٥- المساهمة في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.

٦- وفرة عشرات الاف من فرص العمل وبالتالي ساهمت في تقليل معدلات البطالة.

٧- تحفيز القطاعات الاقتصادية.

٨- استغلال حقول الغاز المكتشفة الاخرى على النمو والتطوير بشكل ينسجم مع التطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية، وغير المطور مما سيسهم في زيادة انتاج الغاز الطبيعي والحر فضلا" عن استغلال الغاز المصاحب.

---

[١]جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٣.

٩- تحسن أداء التشكيلات المالية والمحاسبة والتدقيقية في الوزارة وذلك بأطلاعها على احدث الطرق والاساليب في محاسبة النفط ومشاركتها في برامج متطورة وحديثة وضرورة تتويج هذا النشاط بانجاز خارطة الاجراءات المحاسبية والمالية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.

١٠- تطور اداء الجهات التعاقدية وذلك بأكتسابها مهارات وخبرات جديدة.

خامسا" : خطط التطوير المرحلية والاستراتيجية لعقود جولة التراخيص :

١- في عقود جولة التراخيص الاولى تلتزم الشركة المقاولة مدة ستة أشهر من دخول العقد حيز التنفيذ بوضع خطة لاعادة تأهيل الحقل وفقا" لبنود عقد الخدمة الفني (TSC) ولا يمكن لها تنفيذ اية اعمال تطوير اساسية ما لم تُصادق الشركة الاستخراجية المستفيدة على خطة التأهيل المقترحة.

٢- تتضمن المرحلة الاولى للتطوير والتي تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتُنفذ في ثلاث سنوات تحقيق زيادة في معدلات الانتاج بحدود (١٠٪) من الانتاج الاولي للحقل في حين تتضمن خطة التطوير الاولية في عقود التراخيص الثانية الوصول الى عتبة الانتاج المبكر كالتزام حد ادنى.

٣- تتضمن خطط التطوير برامج لنقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة وفق افضل الممارسات العالمية في الصناعة النفطية عن طريق استخدام تقنيات متطورة في صناعة النفط والغاز وتدريب ملاكات الشركات النفطية الوطنية في مواقع العمل او في الخارج الا ان هذه البرامج تتم ببطء وبشكل محدود وان عدم وجود خطط واضحة في بداية الامر ادى الى تدوير معظم مبالغ التدريب والتطوير غير المستردة الى السنوات اللاحقة[١].

٤- ان عقد الخدمة الفني (TSC)يتضمن الاتي :

أ – برامج وخطط مباشرة لمنح انخفاض الانتاجية وتحسين معدلات الانتاج.

ب– برامج تقيمية اضافية للابار الانتاجية وللمكامن المكتشفة غير المطورة ضمن منطقة العقد.

ت– حفر أبار استكشافية في اعماق بعيدة للمكامن غير المكتشفة ضمن منطقة العقد.

ث– القيام بعمليات المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد لمنطقة العقد.

---

[١]جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص٢٥.

ح- القيام بالفعاليات كافة للوصول الى انتاج الذروة متضمنا" عمليات حفر أبار انتاجية وابار حقن ماء واستصلاح ابار واستخدام تقنيات الرفع بالغاز وكافة العمليات الهندسية وبناء منشأت سطحية وتأهيل البنى التحتية التي تؤدي الى انجاز خطة اعادة التطوير.

٥- ان الزام الشركة المقاولة بتقديم خطة اعادة التأهيل في ستة أشهر من تاريخ تفعيل العقد ترتب عليه تقديم الشركات المقاولة خطط مبنية على دراسات مكمنية وجيولوجية بسيطة مع ذلك فأن معظم هذه الخطط كانت جيدة بحسب تقييم الشركات الاستخراجية والوزارة[١].

سادسا" : مفاوضات العقود :

بعد حرب نيسان عام ٢٠٢٣ أستعيدت معدلات انتاج النفط وبسرعة الى نحو مليوني / ب/ ي ولكن تدهور الوضع الامني حال دون توسع كبير في عملية الانتاج. لقد كان صناع القرار في العراق منذ عام ٢٠٢٣ او ما قبل على يقين انه من اجل توسيع عملية الانتاج لا بد من دعوة شركات النفط العالمية الى العراق. وفي عام ٢٠٠٦ اجريت العديد من المفاوضات الثنائية مع شركات النفط (ك شل واكسون موبيل وبي بي). كانت جولة التراخيص الاولى في عام ٢٠٠٨ لتطوير (٨) ثمانية حقول نفطية يقدر فيها المخزون الاحتياطي الثابت باكثر من (٤٠) مليار / ب، والتي تمثل ثلث احتياط النفط العراقي المثبت، اصبحت هذه الحقول متاحة امام شركات النفط العالمية التي لم يكن لها نشاط كبير في عمليات التنقيب في العراق منذ التأميم في عام ١٩٧٤ فقد شاركت ٢٢ شركة في ١٥ مناقصة. وفي النهاية مُنحَ حقل واحد للتعاقد في المناقصات وهو حقل الرميلة فضلا" عن منح حقليين اخريين عن طرق المفاوضات الثنائية وهما حقل ميسان وحقل غرب القرنة مرحلة / ١. فضلا" عن ذلك فهناك امكانية فتح باب المناقصات الى حقل كركوك في بداية عام ٢٠٠٨ تم دعوة شركات للمشاركة في المرحلة التأهيلية للمناقصات، يعد الكثير من خبراء شفافية الموارد أن المناقصات تعد أفضل طريقة للتعامل مع خطر الفساد وعدم تماثل المعلومات بين الحكومات والشركات في مرحلة الانتاج الاولي. لقد اعلنت الحكومة العراقية في ١٨ شباط ٢٠٠٨، ان ٣٥ شركة عالمية من أصل ١٤٠ شركة التي قدمت وثائق التأهيل ومن ضمنها معظم الشركات العملاقة قد اجتازت مرحلة التأهيل المسبق، إذ جرى تقييمهم اعتمادا" **لخمسة معايير** : من الناحية **(الفنية، والمالية، والقانونية، والتدريب،**

[١]جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٤٩.

والصحة والسلامة، والبيئية[١]. اتخذت وزارة النفط ما بين شباط ٢٠٠٨ ونيسان ٢٠٠٩ عددا" من التدابير التحضيرية المعتمدة في المناقصات، (كنشر البيانات الجيولوجية) وغيرها حتى تستطيع الشركات الاطلاع عليها واستعراضها[٢]، اقامة حملة ترويجية لتقديم فرص مناقصة في لندن) و (اقامة ورشة عمل لشرح عملية المناقصة) وقد نشرت الحكومة ايضا" نموذج عقود نفط وغاز ورحبت بملاحظات الشركات واستوعبت هذه الملاحظات في عملية التنقيح في أيار ٢٠٠٩ في صيغة العقود النموذجية ، ويتعين أيضا" على الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات تقديم سند مالي (دفع تأمينات أولية) ودفع (رسوم المشاركة) [٣].

اما معايير التقييم : هناك معياريين أساسيين سيطبقان على جميع العروض المقدمة وكالاتي :

أولا": كمية الانتاج المقدمة من قبل الشركات لاي حقل حيث أنه كلما ارتفع الانتاج كلما كان افضل. فهناك حدا" ادنى للانتاج المستهدف مستعدة لقبوله لكل حقل معتمدة على الاحتياطي النفطي ومعدلات الانتاج التأريخي، وتباين هذا الحد ما بين ٢٧٥ مليون/ نفط/ ب/ ي في حقل الرميلة و ٤٥٠ ألف/ب نفط/ ي في حقل ميسان، ان مدة الانتاج في الحقول الثلاثة الممنوحة للتعاقد قد حددت بمدة (٧) سنوات لكل حقل. **ثانيا**": كان رسم الخدمة الذي سيقبل به لكل برميل يُنتج، فكلما انخفض الرسم كان للشركات حظوظ اوفر في الحصول على عقود[٤]. وبما يتعلق بهذا المعيار كان هناك تباينات واسعة بين رسم الخدمة للحد الاقصى الذي وضعته الحكومة والعروض المقدمة من قبل الشركات. ففي حقل الرميلة تقدمت (بي بي (Bp بأقل عرض ٣,٩٩ دولار للبرميل ولكن هذا العرض ما زال ضعفي الحد الاقصى الموضوع من قبل الحكومة الا وهو (٢) دولار للبرميل. اما في حقول اخرى فالفرق كان اوسع فعلى سبيل المثال في حقل ميسان وافقت الشركات الذي تقوده شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) على رسم قدره ٢,٣٠ دولار ضمن المفاوضات الثنائية بالرغم من أنها قدمت عرضا" برسم قدره ٢١,٤٠[٥] دولار. وكانت النتيجة لقد تم عملية منح واحد في المناقصات وكانت من نصيب (بي

---

[١]جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق ، ص٥١.

[٢]First Oil Bid Round : The reatest show on Earth – ٢١ ١٩– Juie

[٣]The Resuits" Iraq oilForum s Febrary ٢٠٠

[٤]– Iraqs First Licensing Round – perqua lific ation Iraq oilporum October ٢٠٠٦

[٥],Expansion " On Zawya , com postd ،٢٠٠٩, Raflg Latta Writing for MEEs May ٤

بي Bp) لحقل الرميلة، لكن المفاوضات الثنائية استمرت حتى اعلان الاتفاق في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وقد وُقِّع العقد في كانون الثاني ٢٠١٠، ان حقول النفط الاخرى المعروضة وهي **(كركوك، والزبير، وميسان، وغرب القرنة/مرحلة/١[١]وباي حسن، وحقول الغاز عكاس والمنصورية)** والتي كانت من ضمن جولة التراخيص الاولى، من المقرر ان تعرض مرة اخرى في الجولة الثالثة في ايلول ٢٠١٠، اذ منح العراق العديد من العقود في جولة التراخيص ومنها كالاتي :

أولا" : جولات التراخيص للسنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢) وكالاتي :

١- **جولة التراخيص الاولى ٢٠٠٩:** أعلنت دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط في تموز/٢٠٠٩ تقديم (خمسة) عطاءات من قبل (أحد عشرة) شركة فضلا" عن (عرضين معدلين) كل من (أكسون موبيل وأئتلاف تقوده CNPC). اذ تقدمت جميع هذه العطاءات برسم أجور أعلى من الحد الاقصى لرسم الاجور الذي وضعته وزارة النفط والبالغ (١,٩٠) دولار للبرميل. اقترح أئتلاف تقوده شركة أكسون موبيل رسم أجور قدره (٤) دولارات للبرميل، ثم عدلته ليصبح بعد ذلك (٣،٧٠) دولار كجزء من العطاء الاضافي الذي تقدمت به. وكان للائتلاف. فرصة مطابقة الحد الاقصى لرسوم الاجور، وعلى الرغم من ذلك فقد رفُض العطاء.

٢- **جولة التراخيص الثانية ٢٠٠٩ :**

عقدت الجولة الثانية من المناقصات في ١١-١٢ كانون الاول ٢٠٠٩ وكانت شروط وسير العملية مشابهة للجولة الاولى. التي شهدت عودة الشركات الاجنبية الى العراق للمرة الاولى منذ تأميم الصناعة في السبعينيات، وكانت عشرة حقول فقط رئيسة قدمت العطاءات في الجولة الثانية، والتي نتج عنها عروض لسبعة من تلك الحقول، وكانت الحقول التي تلقت عطاءات ناجحة هي (الحلفاوية، ومجنون، والكيارة، وبدرة، والغراف، والنجمة، وغرب القرنة /٢). وكانت الحقول الثلاثة التي لم تتلقَ عطاءات هي (شرق بغداد، والحقول الشرقية، والفرات الاوسط[٢]. اما من ناحية المدة : كانت المدة السابقة لاتمام عملية المزاد أسرع في الجولة الثانية من الاولى لانه قد تم الانتهاء من الاعمال التمهيدية. فكانت أقل من أربعة أشهر من تاريخ ٢٥ آب، عندما

---

[١]Expansion " May ٤

[٢]تقويم النفط العراقي ، مصدر سابق ص٥٣

افتتح المعرض المتنقل في اسطنبول لتسويق الجولة الى صناعة النفط الدولية، حتى تقديم العطاءات في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٩. ان مجموع ٤٠ شركة قد تأهلت لتقديم العطاءات في هذه الجولة وذلك بعد تقديمهم بيانات تثبت تلبيتهم معايير وزارة النفط العراقية من الناحية (الفنية والمالية والقانونية والتدريب والصحة والبيئة والكفاءة) [١] اتبعت الجولة الثانية الاجراءات المتبعة نفسها في الجولة الاولى مع بعض التغييرات.

٣- **جولة التراخيص الثالثة ٢٠١٠**: بعد اطلاق العراق للجولات الاولى والثانية، أجرى العراق الجولة الثانية في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٠ لثلاثة حقول غاز: حقل عكاس ويحتوي على ما يقرب ١٥٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحقل المنصورية ويحتوي على ما يقرب ١٣٠ مليار متر مكعب وحقل السيبة ويحتوي على ما يقرب ٣١ مليار متر مكعب.

٤- **جولة التراخيص الرابعة ٢٠١٢** : من المقرر أن تجري هذه الجولة بين ٧-٨ آذار ٢٠١٢، وستشمل المناطق التي لم تُستكشف بعد وكذلك النفط المكتشف في الجولة الجديدة سيساعد العراق على المحافظة وعلى زيادة احتياطها لتعويض النضوب المتوقع وبالتالي تعزيز قضيتها في اقناع أوبك لتعيين حصص تصديرية لبغداد. فضلا" عن الجولات التراخيص الثلاث السابقة، فأن الجولة الرابعة من المقرر أن تساهم في زيادة قدرة العراق الانتاجية من ٢-٥ مليون/ ب/ي في ٢٠١١ الى ١٢ مليون/ب/ي بحلول عام ٢٠١٧، ان هذه الجولة هي أول جولة تقدم فيها عروضا" للاستكشافات مقارنة مع الجولات الثلاث السابقة والتي قدمت فيها عروضا" فنية، يسعى العراق لاستخدام جولة التراخيص الرابعة لاستكشاف المزيد من حقول النفط ولتطوير البنية التحتية للبلاد وذلك وفقا" لوزارة النفط وتكثيف عمليات الحفر وتشكيل لجان استكشافية[٢].

---

[١] تقويم النفط العراقي ، مصدر سابق ص ٥٦

[٢] تقويم النفط ، مصدر سابق ، ص٥٩

جدول اسعار النفط العالمية (دولار أميركي) ٢٠٢٣-٢٠٢٢

السنة	اسعار النفط العالمية (دولار أميركي)
٢٠٢٣	٢٧.٦٩
٢٠٠٤	٣٧.٦٦
٢٠٢٣	٥٠.٠٤
٢٠٠٦	٥٨.٣٠
٢٠٠٧	٦٤.٢٠
٢٠٠٨	٩١.٤٨
٢٠٠٩	٥٣.٤٨
٢٠١٠	٧١.٢١
٢٠١١	٨٧.٠٤
٢٠١٢	٨٦.٤٦
٢٠١٣	٩١.١٧
٢٠١٤	٨٥.٦٠
٢٠١٥	٤١.٨٥
٢٠٢٢	٣٦.٣٤

المصدر: منظمة الطاقة الدولية.

المبحث الثالث

علاقة الايرادات النفطية بمعدلات النمو الاقتصادي

أولا: تطور الايرادات النفطية في العراق

قبل الدخول في موضوع تطور ونشوء الايرادات النفطية في العراق، لابد التعرف لبعض المصطلحات المهمة التي لها علاقة بموضوع بحثنا عن الايرادات النفطية وهي الاتي:

الناتج المحلي الاجمالي: هو القيمة الاجمالية لجميع البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلدٍ ما

متوسط دخل الفرد: هو حاصل قسمة الدخل الاجمالي على عدد السكان

الدخل الصافي: هو الدخل المتبقي بعد خصم الضرائب والحسومات والعلاوات من الدخل الاجمالي منذ اكتشاف البترول عام ١٩٢٧ وحتى بدء تصديره عام ١٩٣١، لم يكن له عوائد تذكر، فيما عدا بعض المبالغ الضئيلة التي كانت الشركات تدفعها كإيجار للأرض مقابل الاعفاء من الضرائب والرسوم. ومنذ تصدير البترول عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٤٩، لم تزد عوائد الحكومة من النفط في آية سنة عن (ثلاثة) ملايين دينار، باستثناء سنة ١٩٤٩ التي بلغت جملة العوائد (٣٩١١٩) مليون دينار، ويعود انخفاض عوائد البترول في هذه المدة الى تلكؤ الشركات في انتاج وتصدير البترول بالقدر الذي يتناسب والطاقة الانتاجية للإبار بالرغم من غزارة الثروة النفطية في العراق، فالشركات الاجنبية لم تعمل على تنمية الانتاج ٠ ان القفزة الهائلة لإيرادات النفط الخام العراقي المصدر عام ١٩٧٤، وان من نتائج التأميم والاستثمار الوطني المباشر للنفط هو زيادة ايرادات النفط بصورة ملموسة وبالتالي زيادة (الناتج القومي والدخل القومي والفردي)، فالنفط كما هو معروف يساهم في تكوين (الناتج الاجمالي القومي) من مجموع عناصر الناتج الاجمالي، وقد ازداد الدخل القومي العراقي بفضل السياسة النفطية السليمة من (٦٣١) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى اكثر من (٢٠٠٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٤، وبالتالي ازداد معدل (دخل الفرد العراقي) من (٨٢) دينار للعام المذكور الى (٢٥١) دينار في عام ١٩٧٤، وقد وحقق العراق بعض النجاح في السبعينيات اذ قارب انتاج النفط الهدف الاستراتيجي في ذلك الوقت وهو خلق طاقة انتاجية قدرها (٥،٥) مليون/ب/ي بحلول عامي

(١٩٨٣) ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الحرب العراقية الايرانية وكانت هناك خطة لاحقة لزيادة الانتاج الى (٦) مليون /ب/ي بحلول منتصف التسعينيات ولم يتحقق بسبب حرب الخليج عام (١٩٩١) وتمتد الطموحات الوطنية الان ابعد من المستويات وكانت متوقعة في خطط سابقة وذلك استنادا" الى توافر التقنيات الجديدة والرغبة في الاستعانة بالخبرات الدولية.

(تطور الايرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)

السنة	الايرادت النفطية (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)
٢٠٠٤	٣٢،٦٢٥،١٠	٥٤،٤٩٩،٢٣	١،٩٦١،٥١
٢٠٢٣	٣٩،٤٥٣،٩٥	٧٣،٩١١،٠٨	٢،٦٢٩،٦٨
٢٠٠٦	٤٦،٩٠٨،٠٤	٩٦،٠٦٧،١٦	٣،٢٧٤،٢٣
٢٠٠٧	٥٣،١٥٤،٩٩	١١١،٩٦١،٢٣	٣،٧٥٤،٩٩
٢٠٠٨	٧٧،٥٦٢،٣٤	١٥٨،٤٣٣،٥٨	٥،١٣٥،٢٦
٢٠٠٩	٥١،٧١٩،٠٢	١٤٠،١٥٩،١٠	٤،٤٢٣،٦٩
٢٠١٠	٦٦،٨١٩،٦٧	١٧٣،٤٦،٣٣	٥،٣٠١،١٠

السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، **دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق**، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣١

وتخضع ايرادات صادرات النفط الشهرية لتقلبات حادة، فهبوط الاسعار في اواخر (٢٠٠٨) واوائل (٢٠٠٩) خفض من ايرادات العراق[١] بشكل حاد مما اضطر الحكومة الاتحادية السرعة لتقليص النفقات المقررة ، عادة ما ينتقل تقلب الايرادات النفطية الى الاقتصاد غير النفطي في السياسة المالية، وهو ما يعني ان الادارة السليمة كما هو الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط فان سعر النفط **الذي** يحتاجه العراق من اجل مطابقة (عائدات النفط) للأنفاق الحكومي

[١]بلغ مجموع العوائد التي استلمتها الحكومة العراقية كبدل ايجار خلال القترة المذكورة حوالي (١٢٧٣٠) الف دينار، انظر: د.الباجه جي ، نديم، حقائق وارقام عن النفط العراقي، مطبعة الصاحب، بغداد، ١٩٥٨، ص٩٠٨.

المخطط له (اي سعر التعادل المالي) قد زاد في السنوات الاخيرة ويقترب من اسعار السوق النفطية مما يزيد من هشاشته امام انخفاض اسعار النفط، فيمكن للحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل (احتياطات البنك المركزي لدعم العملة الوطنية استخدام هذه الموارد المحتملة للمساعدة في حل عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية) ولكن قدرة العراق على القيام بذلك محدودة نسبيا" بناء على بيانات عام ٢٠١١ كانت احتياطات البنك المركزي العراقي أقل من عائدات النفط في العام نفسه، ونوضح في الجدولين ادناه (١٠و١١). يُنظر الجدول ادناه (١٠ و١١) يبين فيه

ثانيا: النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق – مفاهيم ودلالات التنمية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل، ففي عقدي الاربعينيات والخمسينيات كان ينظر **للتنمية:** على انها أرتفاع مستوى دخل الافراد، إذ انها كانت مرادفا" لمفهوم النمو الاقتصادي[١] وكانت في نظر بعض **الاقتصاديين:** عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فضلا" عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. وكانت عقد **الستينيات:** تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي، إذ يكون اعلى من معدل زيادة السكان، وبعد ان صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد اعيد تعريف **مفهوم التنمية** في منتصف السبعينيات لتصبح عملية تخفيض او القضاء على الفقر، واعادة وسوء توزيع الدخل وتخفيض البطالة وذلك من الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، وقد اصبحت، في مرحلة لاحقة، تعني النهوض الشامل للمجتمع باسره[٣٤]، وذلك إشباع الحاجات الاساسية للفرد فضلا" عن الى تحقيق ذاتيته وشعوره الانساني وتوفير حرية الاختيار، وقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار، إذ ان فائدة النمو الاقتصادي ليس ان الثروة تزيد سعادة الانسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختيارها الانساني[٢]. ان الاقتصاد العراقي منذ اوائل السبعينيات من القرن المنصرم اتصف بارتفاع كبير في الموارد النفطية وانعكس ذلك ايجابيا" على وضع الاقتصاد الوطني

---

[١]ابراهيم العيسوي " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٩٤ ١٠-٦ .

[٢]الامم المتحدة ، الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق ، معهد التقدم للدراسات الانسانية ، ٢٠٠٩/٢/٢٥ ، وقد ورد عن د.محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، ص٤٦٢ .

بصورة نسبية ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي تحددت بنية الاقتصاد العراقي وتبلوره بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة، واهمال القطاعات المنتجة. الزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانهيار الاستثمار الانتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية وبعد عام ٢٠٢٣ تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على البلاد في هذه المرحلة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين من ٥٩٠٩٪ عام ٢٠٢٣الى ٨٥٠٨٪ عام ٢٠٠٧، مما يؤشر الى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتهما من ٩٠٢٪ و ٢٠٣٪ على التوالي في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩ شكلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) ٧٥٠٦٪ من انتاج القطاعات الانتاجية و ٤٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، اما عام ٢٠١١ فقد شكلت ٧٦،٠ % و ٥٢٠٢ % على التوالي. وتشير التقديرات لعام ٢٠١٢، ان حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة سيبلغ ٦٣٠٩٪ ، بمستويات تتجاوز جهود اعادة الاعمار والبناء لا سيما ان عليها استهداف تقليص الفقر واعادة تشغيل الاقل الاقتصاد مجددا" على الاقل وتنويع الاقتصاد مجددا" وتنويع مصادر الدخل. وقد شهد النمو الاقتصادي تسارعا" من ٥،٩٪في عام ٢٠١٠ الى ما يربو على ٨،٤٪ في عام ٢٠١٢ عندما بلغ متوسط انتاج النفط ثلاثة ملايين /ب/ي، وهو اعلى مستوى تحقق في الثلاثين عاما" الماضية، وفي عام ٢٠١٣، يتوقع الخبراء ان يزيد النمو الى ٩٪ مع تزايد انتاج النفط الى نحو ٣،٣ مليون/ب/ي وانتعاش النشاط في القطاعات غير النفطية (الخدمات الحكومية والتجارة والعقارات والاعمار والنقل)[٣٦]. يُنظر الجدول ادناه (**١٥**) يبين فيه

(تطور نسب مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالاسعار الجارية بين ١٩٩٧ – ٢٠٢٣)

السنة	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق %
١٩٩٧	٧٣٠٥
١٩٩٨	٦٨٠٣
١٩٩٩	٧٧٠٩
٢٠٠٠	٨٣٠١
٢٠٠١	٧٤٠٢
١٠٠٢	٧٠،٤
٢٠٢٣	٦٨٠١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجية المعلومات، مديرية الحسابات القومية، ٢٠٢٣، ص ١٧– ١٨

رغم تحسن هيكل الاقتصاد العراقي متمثلا" بأرتفاع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية بالنسبة لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان نسبة مساهمة النفط لا تقل عن ٥٠٪،[١] وانه لا زال يمول الموازنة العامة باكثر من ٩٢٪ وبقيت تبعية الاقتصاد للنفط شاخصة متمثلة بالارتباط الشديد بين الايرادات النفطية والانفاق العام وقيمة (الناتج المحلي الاجمالي)، وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالازمات المالية للدول الصناعية أذ انعكست الازمة المالية سلبا" في عام ٢٠٠٩ بسبب هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي[٢] . وهنا تبرز ضرورة تخصيص الموارد للتنمية، وحتى نجاح عملية اعادة البناء في استقرار الاقتصاد الكلي لمرحلة يمكنه فيها استعادة بعض أشكال الانفاق التنموي، وعندها يجب توفير الموارد لغرض التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية، على الحكومة ان تعمل على تصفية تركة ثقيلة خلفها النظام السابق، وتتحمل أعباء السياسات الخاطئة ونتائج الحرب الامريكية على الارهاب التي تدور رحاها على

---

[١]صندوق النقد الدولي ،٣٠/ابريل /٢٠١٣ ، العراق ، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ ، ص٨ ٠

[٢]عزيز ، طارق ، عمليات الانتاج النفطي ، السلسلة الثقافية النقطية . دار الحرية للطباعة ، ع ، ١٩٨٨٠٣ ، ص٢٣ ٠

ارض العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات وهو ما يحتاج لعقود قبل ان يتمكن العراق من اعادة مبادرته الاقتصادية وتبديل مستقبل الاقتصاد المظلم. ان تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكنا" من ناحية واقعية في المستقبل القريب الا انه ينبغي ان يكون ذلك احد المبادىء الاساسية في التوجه المستقبلي للحكومة [١] .

[١]الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة ، ١٩٧٨، ص٥ ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

بينا من بحثنا المتواضع هذا أثر الايرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في العراق تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق فضلا" عن توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية وكذلك وسائل وسبل النهوض بواقع القطاع النفطي فضلا" عن جولات العقود والتراخيص البترولية لذا خرجنا بمجموعة ما توصلنا اليه من (استنتاجات وتوصيات) نذكر المهم منها ما يتعلق ببحثنا وكالاتي:-

الاستنتاجات

١- يعد قطاع النفط المصدر الرئيس لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية ولتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الاولية وبقية المستلزمات لإدامة الانتاج الوطني .

٢- ان زيادة ضخ النفط العراقي للخارج يؤدي الى زيادة ايراداته من العملة الصعبة وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق نمو مضطرد في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

٣- ظهرت امكانيات العراق الكبيرة بمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعرض لها طيلة زمن الحروب الاربعة المنصرمة.

٤- – يرتبط اقتصاد العراق ارتباطا" وثيقا" باداء قطاع الطاقة، وقد عانى كل منهما على مدار اربعين عاما" منصرما" من الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية، وبالرغم من امتلاك العراق اليوم لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم، فانه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من تلك المصادر، أمَّا الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة، فضلا" عن العجز المزمن في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية .

٥ – النهوض بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية كمردود إيجابي على القطاعات (الاقتصادية، والصناعية، والزراعة) فضلا" عن النواحي الاجتماعية – كالصحة، والتعليم.. الخ

التوصيات

١-تطوير قطاع الطاقة بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين العراقيين وخلق فرص عمل جديدة، ولوضع العراق في موقع لا وضع العراق في موقع لاعب رئيسي في اسواق الطاقة الاقليمية والعالمية.

٢-على وزارة النفط تقوم بأنشاء فريق عمل لتطوير الموارد النفطية، فضلا" عن لجنة موحدة للإصلاح المؤسسي تغطي كلا" من النفط والغاز .

٣-تحسين مستوى معيشة المواطنين، مع خروج العراق من عقود من الحروب والازمات المتعاقبة، سيحتاج الى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، والتعليم، والصناعة، والصحة، ويجب ان يعمل قطاع الطاقة ليس فقط على توفير الموارد المالية اللازمة لهذا الاستثمار ، ولكن ايضا" الكهرباء والوقود والمواد الاولية المغذية اللازمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية الشخصية للعراقيين كافة ٠

٤-بوسع العراق تنمية قطاع الصناعة التحويلية، الزراعة، الخدمات خلال فترة قصيرة نسبيا" لكن معوقات التنمية الحالية كبيرة منها: الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد، غياب سياسة اقتصادية واضحة ورصينة، فضلا" عن حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعيشه البلد.

٥-لم يستطيع العراق ان يقلل من اعتماده على النفط، اقتصاد العراق اذن وحيد الجانب احادي القطب يعتمد اعتمادا" كليا" على قطاعه النفطي.

المصادر

المصادر باللغة العربية

١- **الكتب** :

- اعداد المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣ ٠
- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠)، هيئة المستشارين/ رئاسة مجلس الوزراء، ص١٠
- الزبيدي، د٠ حسين لطيف، مستقبل النفط العراقي، صص٦١ ٦٢ ٠
- بلغ مجموع العوائد التي استلمتها الحكومة العراقية كبدل ايجار خلال القترة المذكورة حوالي (١٢٧٣٠) الف دينار، انظر : د٠ الباجه جي، نديم، حقائق وارقام عن النفط العراقي، مطبعة الصاحب، بغداد، ١٩٥٨، ص٩٠٨ ٠
- الامم المتحدة، الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق، معهد التقدم للدراسات الانسانية، ٢٠٠٩/٢/٢٥، وقد ورد عن د٠محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ص٤٦٢

٢- **التقارير**:

- العراق اليوم، الطاقة والاقتصاد، أفاق الطاقة في العراق، Iraq Energy out Look تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، الفصل الاول، ص١ WWW , World encrg you Look, org , Iraq
- صندوق النقد الدولي، ٣/ابريل /٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣
- جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢،

٣- الدوريات والمجلات والبحوث:

- أستعاض الخبراء عن سلسلة بيانات اجمالي الناتج المحلي في العراق التي قام الخبراء بتقديرها سابقا" والمستخدمة منذ ٢٠٠٤، ببيانات الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، ويزيد اجمالي الناتج المحلي في سلسلة البيانات الجديدة بصورة ملموسة (من ١١٤ مليار دولار الى ١٨٠ مليار دولار لعام ٢٠١٢)

-عزيز، طارق، عمليات الانتاج النفطي، السلسلة الثقافية النقطية، دار الحرية للطباعة، ع،١٩٨٨٠٣،

- من بحوث وزارة النفط،سوق النفط وقضية تخفيض الدولار، ١٩٧٢، ص٢٨١ ٠

٤- الرسائل :

-الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٧٨، ص٥، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي.

-ابراهيم العيسوي " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٩٤ ١٠-٦ ٠